يقطع ولو قال انا سارق هذا الثوب فدفع الثوب فتونها وثيب الثوب لا يقطع
والفرق في المسئلة الاولى كلامه على السرقة الماضية كانه قال سرقت هذا الثوب
وفي المسئلة الثانية كلامه على السرقة المستقبلة كانه قال انا اسرقه فشاله او قال
هذا قابل زيد معناه انه قتله واذا قال هذا قاتل زيد معناه انه قد قتله واذا قال هذا
قاتل زيد لا معناه انه سيقتله سارق دخل مع منزل فجمع الثياب وحملها ثم خرج هو
من المنزل وذهب الى منزله فخرج الحمار بعد ذلك حتى جاء الى منزل السارق لا يقطع بد
السارق لانه لم يخرج السارق شيئا وكذلك لو علق شيئا على ظهر الدابة فتركه في المنزل
وطار بعد ذلك الى منزله ولو ساق الحمار حتى اخرجه قطع لانه مضاف الى فعله
رجل سرق تمرا ان كان رطبا يقطع والمختار انه لا يقطع وفي اليابس يقطع لان في
الرطب يخاف عليه الفساد من وجه وهو ان يوضع بعضه فوق بعض فيخاف اليابس
اذا سرق القديد من اللحم لا يقطع لانه لحم سرق طبلا للغزاة وهو يسارع
عشرة تعلم المشائخ والمختار انه لا يقطع لانه كما يصلح للغزاة يصلح لغيرهم
فيمكن الشبهة ان سارق وجب عليه القطع فرفع الى الحاكم فلم يقطع ثم تركه لانه
حق الله تعالى فيما تركه ان رجلا خرج قاطعا الطريق على الناس فسلب اموال الناس و
لم يقتلهم حتى فضل الناس فاقتلوه فقتلوه لا الى عليهم لانهم قتلوه لحق مالهم
وان مر من هو ان يقطع يلقوه موضعا الوتركوه لا يقدر على قطع الطريق عليهم
ثم قتلوه كان عليهم الدية لانهم قتلوه لا لحق مالهم

كتاب السير بعد كتاب اللقيط

الرباط الذي جاء الاثر فيه ان يكون الرباط في موضع لا يكون وراءه الا الاسلام لان
عاد ونحوه لو كان مرابطا وكل المسلمين كانوا في بلادهم مرابطين لان بعضهم اذا

Copyright © King Saud University

غلب على موضع مرة يكون ذلك الموضع رباطا الى اربعين سنة واذا اغار مرتين يكون
رباطا الى مائة وعشرين سنة فاذا اغار ثلث مرات تكون رباطا الى يوم القيمة و
المختار هو الاول في رجل اسر العدو فباعه الذي اسره من رجل آخر من العدو
فقال المشتري لا سبيل لك رجع الى ارض المسلمين ووجه الى الذي اديت منك
فخرج الى دار الاسلام لم يجب عليه الدراهم لانه لم يصر مملكا للثاني الا اذا اقره
بردة المالك او امرأة ان يشتريه من الاول ليبعثه اليه الآن ينبغي له ان
يفعله ما تبين في باب السير بعلامة العين فان اسره عدو آخر لا يبطل عنه ذلك
مقتول في بلاد الشرك فهم ثم اسلموا ليكون هما لكه فهذا على وجهين
ان قهرهم واستولى عليهم على وجه التغلب واستعبدهم فهم احرار لانه لم
يملكهم وان استرقهم واستعبدهم فهم عبيد لانه ملكهم قوم حاصروا
اهل الحرب فنزلوا على حكم رجل من اهل الذمة لا يجوز لانه ليس من اهل الحكم
ولو حكم بحكم باطل فلنا وكذلك لو نزلوا على حكم امرأة مسلمة لانها ليست من
اهل الحكم مطلقا فان حكمت بالقتل لم يجز لانها ليست من اهل الحكم في باب القتل
لانها ليست من اهل الشهادة في باب القتل وان حكمت بالذمة جاز لانها من اهل
الحكم في ذلك ولو نزلوا على حكم عبد او محدود او اعمى لا يجوز لانه ليس من اهل الفقه
وليس من اهل الشهادة ولو نزلوا على رجل اعمى لا يقسم منهم من اهل الحكم قبل ذلك
منهم فبعد ذلك ينظر ان اختار او جاء عنايته مسلما موضوعا الذكر قبل ذلك وان
اختار بعض ووضعها وجاء عنايته الا انتهاء الى اهله ولو صار الباقون
حتى اسروا اليهم فانه لا يجب عليهم لان الاسير متهور كالمملوك كان رجل
من العدو فاختلفا في موضع فاصابه العدو فقال الصحابة لا ينبغي له

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)